باعتبار معناه يحيى اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال
بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف
وعقرب مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه يحيى اذا سمي به رجل
ممنوع صرفه لانه وان كان التانيث لعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه
بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال
قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف
الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث
الحكمي **المعرفة** اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي ان
تكون من هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون الياء مصدرية او منسوبة الى
العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت
مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف
منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف

العلمي

العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا
كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له **العجمة**
وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان
شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون
متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة
العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به
احد رواة القراء لجودة قراءته فقبل ان يتصرف فيه العرب فكانه علما في العجمة
وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف
فيها العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمنع صرفه
لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة
على الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف البتة
تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني
وبهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الوسط واما التانيث فانه علامة تقدر تظهر في بعض